



اتجاهات العاملين في قطاع التشييد نحو قضايا الفساد المالي "التواطؤ في منافسات مشروعات التشييد أنموذجاً"

صالح خضر العطوي

جامعة تيبوك - المملكة العربية السعودية

Email address: satawi@ut.edu.sa

Received 1 November 2015; Accepted 1 December 2015

ملخص

بحنت هذه الدراسة في موضوع اتجاهات العاملين في قطاع التشييد السعودي نحو قضايا الفساد المالي، وقد ركزت على موضوع التواطؤ في قطاع مشروعات التشييد نموذجاً من ممارسات الفساد المالي التي تحدث في هذا القطاع، وسعت الدراسة نحو تحقيق عدد من الأهداف، منها: رصد طبيعة المعرفة والوعي بأبعاد الفساد المالي لدى أفراد عينة الدراسة، فضلاً عن اتجاهاتهم نحو أسباب الظاهرة، ومحدداتها المختلفة، والآثار الناجمة عنها، إضافة إلى التعرف على أهم مقترحاتهم لسبل مواجهتها.

وكان الباحث قد أجرى دراسة ميدانية باستخدام منهج المسح بالعينة، بلغ حجمها 296 فرداً، استخدم فيها أداة الاستبانة؛ للحصول على المعلومات المطلوبة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها: أن الوعي القانوني المتعلق بالفساد المالي ومكافحته جاء مرتفعاً لدى أفراد عينة الدراسة، مقارنة بكافة صور الوعي والمعرفة الأخرى، وأن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، يعد من أهم أسباب ظاهرة التواطؤ، ومن النتائج المهمة التي كشفت عنها الدراسة، أيضاً، اقتصار ممارسات التواطؤ على الأطراف ذات الصلة بالقطاع الخاص، وأن فقدان المؤسسة لسمعته داخل السوق يعد من أهم الآثار الناجمة عن التواطؤ في قطاع مشروعات التشييد.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، التواطؤ بمشروعات التشييد، إدارة مشاريع التشييد.

1. مقدمة (الإشكالية _ الدراسات السابقة)

تعد ظاهرة الفساد الإداري والمالي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان، وبالأخص النامية منها، وتنبع خطورة تلك المشكلة في ضوء التداعيات السلبية الوخيمة التي تتركها على بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية؛ مما ينجم عنه في النهاية خلل هائل في قدرة المجتمع على البناء والتنمية، ومن ثم التقدم. وفي ضوء هذه الخطورة حظيت تلك المشكلة (الفساد Corruption) باهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية والكثير من الباحثين؛ فللفساد وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة عواقب كبيرة على المستويين الدولي والمحلي⁽¹⁾، بخلاف عواقبه على الفرد والمجتمع، وله تكاليفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الباهظة⁽²⁾. والفساد يعرقل مجهودات التنمية من خلال تقييد فرص التنافس الاقتصادي، وتبذير الموارد العامة⁽³⁾ كما أن المحصلة النهائية للفساد بوجه عام والفساد المالي، على وجه الخصوص، هي تدمير للأداء الاقتصادي⁽⁴⁾.

يشير تقرير مركز مكافحة الفساد في بولندا إلى: أنه لا توجد دولة استطاعت أن تقضي على الفساد المالي بشكل نهائي⁽⁵⁾، كما يشير تقرير آخر إلى: أن حجم الفساد المالي في قطاع صناعة التشييد والبناء يبلغ نحو 11% من إجمالي رؤوس الأموال العاملة في هذا المجال على مستوى العالم⁽⁶⁾، ويوضح تقرير ثالث: أنه نظراً لتزايد

حجم الاستثمارات في مجال صناعة التشييد، إذ تصل تلك الاستثمارات إلى ما يمثل 70% من جملة الأنشطة التي تمارس على مستوى العالم، وبما يفوق (15 ترليون دولار سنويا) عام 2025م، نظرا لذلك ستكون مواجهة الفساد من أكبر التحديات التي ستواجه هذا القطاع الصناعي المهم⁽⁷⁾، كما قدرت الجمعية الأمريكية للمهندسين المدنيين حجم الفساد في قطاع صناعة التشييد بنحو (340 مليار دولار سنويا)⁽⁸⁾.

وتوضح هيئة بريل ونزاهة في دول مجلس التعاون أن الرشوة والفساد المالي يعدان من أهم المشكلات التي تعاني منها المنطقة، وأن الشركات في منطقة الخليج لديها فهم واضح لأهمية المساءلة والشفافية في مكافحة الفساد، وأكدت الهيئة، كذلك، أن الشركات في منطقة الخليج العربي سوف تشهد، خلال الخمس سنوات القادمة، تطورا هائلا في قدراتها على مكافحة الفساد.⁽⁹⁾

1.1. الإشكالية:

ورغم خطورة وأهمية موضوع الفساد الإداري والمالي، بوجه عام، إلا أن الاهتمام به من قبل الباحثين في المجتمع السعودي كان على استحياء شديد، وربما يعود ذلك إلى أن موضوع الفساد من الموضوعات الشائكة، التي يفضل الكثيرون الابتعاد عن تناولها؛ لما يمكن أن تسببه للباحثين من حرج في طرح التساؤلات، وفي محاولاتها للحصول على إجابات قد تدين أحيانا بعض العاملين في هذا القطاع.

قام الباحث بمحاولة جادة للحصول على دراسات حول موضوع الفساد في المملكة العربية السعودية، انتهت به إلى العثور على إشارات للموضوع في بطون الكتب والدراسات وبعض الرسائل الجامعية، ولم يجد ما يعطي الفساد المالي في المملكة.

أمام تلك الندرة والخطورة التي يمثلها هذا الموضوع كان اتجاه الباحث نحو اختيار قضية البحث الراهنة، ومحاولة إخضاعها للدراسة، وكان السؤال المحوري بالنسبة للباحث هو: أي المداخل التي يمكن له الولوج منها لبحث مشكلة الفساد المالي في المجتمع السعودي؟

2.1. لماذا هذا البحث:

هذا الاتساع الهائل الذي يطرحه السؤال السابق، كان سببا وراء دراسة الباحث لاتجاهات العاملين في أحد أهم القطاعات الاقتصادية في المجتمع السعودي، وهو قطاع التشييد، ونحو أحد مظاهر الفساد المالي، الذي يعد من أهم أشكال الفساد الإداري، وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى هذا البحث بوصفه محاولة استكشافية تمهيدية، يهدف الباحث من ورائها إلى رصد، ووصف شكل من أشكال الفساد المالي في أحد القطاعات الاقتصادية السعودية، كما سبق الإشارة، وفيما يلي مبررات اختيار البحث:

- أ. أهمية موضوع الفساد الإداري بكافة أشكاله، ومن ضمنها الفساد المالي، الذي تقع الظاهرة محل البحث الراهن ضمن نطاقه، وهي مسألة التواطؤ داخل مناقصات مشروعات التشييد في المملكة العربية السعودية.
- ب. غلبة الطابع النظري على قطاع كبير من الدراسات حول موضوع الفساد باللغة العربية، ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى إجراء دراسات عقلية ميدانية حول ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة في الواقع السعودي.
- ت. يطمح البحث الراهن للوصول إلى عدد من النتائج، من شأنها أن تلقي الضوء على ظاهرة خطيرة، لها آثارها السلبية الوخيمة على الاقتصاد والمجتمع بوجه عام.
- ث. يطمح الباحث للوصول إلى نتائج من شأنها أن تساعد الجهات المسؤولة على وضع يدها على الأسباب الحقيقية لظاهرة من ظواهر الفساد المالي.
- ج. رغبة الباحث في الوصول إلى توصيات من شأنها مساعدة الجهات المسؤولة في محاربة ومكافحة الفساد بكافة صورته، من بينها الصورة محل البحث الراهن (التواطؤ في مجال التشييد).

3.1. الدراسات السابقة:

3.1.1. دراسات عربية ومحلية:

أشار (بدران، 2013) إلى أن ظاهرة الفساد لا تقتصر على مجتمع بعينه، بل هي ظاهرة عالمية يتفاوت عمقها بين دولة وأخرى، إلا أن الدول الديمقراطية التي وصلت إلى مستوى عالٍ من العدالة والمساواة، وإلى قضاء عادل وصارم، وإلى إعلام يتسم بالحرية والشفافية، وإلى مؤسسات برلمانية رقابية، وإلى تشريعات ناظمة وفاعلة في تجفيف منابع الفساد؛ حققت الكثير في الكشف عن الفساد المالي والإداري وحدت منه كثيراً.⁽¹⁰⁾

وقد أوضح الطائي نقلاً عن تقرير منظمة الشفافية الدولية، أن الفساد المالي والإداري أخذ في الانتشار بصورة مذهلة في العديد من الدول؛ فقد أكد التقرير على أن ثلثي البلدان التي شملها الاستطلاع حول مؤشر الفساد لسنة 2005م، وعددها 159 دولة حصلت على أقل من خمس نقاط على سلم مؤلف من عشر نقاط (علامات)^(*)(11).

أوضحت شامية أن جميع ممارسات الفساد تقوّض تطور المجتمع المدني، وتزيد من تفاقم الفقر، على الأخص عندما يُسيء المسؤولون إدارة أو استخدام الموارد العامة، التي كان يمكن أن تُستخدم لزيادة طموحات الناس والوصول بهم لحياة أفضل.⁽¹²⁾

وأوضح رمزي، أن ارمسترونج هو أول من بدأ في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين مناقشة أمور الفساد، ومحاولة مكافحته، من خلال عرض آثاره الضارة في عدة بلدان، مثل: الفلبين وبنغلاديش والصين والبرازيل.⁽¹³⁾

وقسم رشيد والأعرجي الفساد إلى نمطين أساسيين: الفساد الأكبر، ويتمثل بقيام شخصيات قيادية وكبار مسؤولين بتخصيص الأموال العامة للاستخدام الخاص، وكذلك الاختلاس، وتلقي الرشوى، وإبرام العقود والصفقات، التي يكون رأس مالها من مقدرات الدولة. والفساد الأصغر يحدث في حالة قيام العاملين الصغار بقبول الوساطة، أو طلب الرشوة؛ لتسهيل إبرام العقود أو المناقصات، وتحقيق الأرباح المخالفة للأنظمة والقوانين النافذة.⁽¹⁴⁾

وقد أرجعت عبير مصلح، الفساد إلى عدم استقامة الشخص؛ الذي يقوم بمثل هذا النوع من السلوكيات المخالفة للقانون؛ لأجل الحصول على منفعة شخصية، وبالتالي فهو انتهاك لقيم الفرد وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك.⁽¹⁵⁾

كما أوضح منتدي السياسات الوطنية، أن ظاهرة الفساد تبرز في مجموعة من النشاطات، التي تترافق مع عمل من يشغلون الوظائف العامة، ويأخذ الفساد العديد من الأشكال: الرشوة، ونهب المال العام وإهداره، وغياب النزاهة والشفافية في طرح العروض الحكومية، والمحسوبية، والمحاباة أو التحيز، والوساطة.⁽¹⁶⁾

كما أوضح الصاوي أن الشفافية تعد الألية الملائمة لمواجهة كافة أشكال الفساد الإداري، وعلى رأسها الفساد المالي، فعندما تخضع الإدارة للمحاسبة يتمكن المجتمع من ترشيد أكبر للموارد، سواء أكانت مالية أو بشرية، أو حتى من حيث قيمة الوقت في عملية التنمية، فالمحاسبة (جوهرها الشفافية) تساعد في الحقيقة على النمو الاقتصادي ولا تقيده، بل تشير التقارير إلى أن أبرز الآثار الاقتصادية للشفافية والمحاسبة تتمثل في تحقيق الانضباط المالي، وتخفيض التكاليف وحماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، ومن ثم زيادة كفاءة الاقتصاد ككل.⁽¹⁷⁾

بحثت إنصاف رشيد وعدنان سالم في موضوع فعالية نظام الرقابة المالية، وأثره على الفساد المالي في العراق، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج، منها: أن هناك العديد من أوجه القصور في الإجراءات الرقابية في الجامعة محل البحث، وتوصل الباحثان لمجموعة من التوصيات، منها: ضرورة الدعم القانوني لأجهزة الرقابة المالية في اتخاذ وسائل المساءلة الكافية في المخالفات المالية؛ لتكون رادعا أمام مرتكبيها.⁽¹⁸⁾

(*) يشكل الصفر في هذا السلم أعلى مستوى للفساد، وكلما اقتربت الدولة من رقم (10) تعد الأقل فساداً، واعتبر التقرير أن الدول التي حصلت على أقل من (5) علامات تواجه مشكلة فساد حقيقية.

2.3.1. دراسات عالمية:

حول آثار الفساد على الاقتصاد أوضحت دراسة زولينش أن الفساد المالي يعد العقبة الوحيدة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدول العالم أجمع، فهو يشوه الأسواق، ويخفق النمو الاقتصادي، وينخفض بسقف الديمقراطية، ويقوّض دور القانون. وأوضحت الدراسة، أيضاً، أنه وفقاً للتقديرات التي أوردتها نشرة Business Case against Corruption وهي نشرة تشترك في إصدارها غرفة التجارة الدولية ومؤسسة الشفافية الدولية، وبرنامج مكافحة الفساد العالمي التابع للأمم المتحدة، ومبادرة "معا ضد الفساد" التي أطلقها المنتدى الاقتصادي العالمي، يظهر لنا أن تكاليف الفساد تتعدى ما نسبته 5% من الناتج الإجمالي العالمي، كما أن الفساد يشكل عبئاً نسبته 10% على تكلفة الاستثمارات العالمية، وما يربو عن 25% من تكاليف عقود التوريد والمشتريات بالدول النامية.⁽¹⁹⁾

وبحثت دراسة زيو Zou في موضوع استراتيجيات تقليل الفساد في صناعة التشييد في الصين، وقد هدفت إلى إعادة النظر في ممارسات منع الفساد الحالية في صناعة البناء والتشييد في الصين، واقتراح عدد من السبل لتحسينها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الفساد يحدث في أي مرحلة من مراحل مشروعات البناء، وأن ممارسات مناهضة الفساد في الوقت الراهن هي رد فعل، وليست فعلاً استباقي، وخلصت الدراسة، أيضاً، إلى أن تحسينات النظام القانوني والاستراتيجيات وعمليات التفتيش، وتعزيز ثقافة أخلاقية تعد من أفضل الممارسات كآليات استباقية للحيلولة دون انتشار الفساد.⁽²⁰⁾

وأشارت دراسة كل من سهيل وكيفل Sohail and Cavill إلى أن ممارسات الفساد المالي في قطاع التشييد، من الممكن أن تحدث في أي مرحلة من مراحل مشروعات البناء، وخلصت إلى أن أية ممارسات من شأنها مكافحة الفساد في قطاع البناء، يجب أن تركز على المقومات التالية: أخلاقيات المهنة في قطاع البناء، والتوعية بمخاطر الفساد، وأعمال الشفافية لتوضيح المعلومات، وتسهيل الوصول إليها، واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من الفساد قبل حدوثه.⁽²¹⁾

3.3.1. موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

في ضوء العرض السابق للدراسات سابقة؛ حول موضوع الفساد الإداري، بوجه عام والفساد المالي على وجه الخصوص، يمكن القول: إن الدراسة الراهنة تعد إضافة - ولو متواضعة - في البحث العلمي الجاد حول هذا الموضوع ذي الأهمية الكبيرة، ويتحدد موضع الدراسة الراهنة من خريطة الدراسات السابقة في ضوء مجموعة الأهداف التي سعت الدراسة نحو تحقيقها، والتي ستعطي لنا، في النهاية، صورة واضحة المعالم حول تصورات عينة من العاملين بقطاع التشييد والبناء في المملكة العربية السعودية للأبعاد العامة لأحد أهم صور الفساد المالي خطورة، وهو: التواطؤ في مشروعات التشييد.

2. تساؤلات الدراسة:

تحددت مشكلة البحث الراهن في دراسة ظاهرة التواطؤ بين أطراف العمل في مشروعات التشييد والبناء في المملكة العربية السعودية، بوصفها أحد مظاهر الفساد الإداري والمالي التي تشوب مثل هذه النوعية من المشروعات، ومن ثم سعت الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما طبيعة المعرفة والوعي بأبعاد الفساد المالي لدى أفراد عينة البحث؟
- ما أسباب ظاهرة التواطؤ من وجهة نظر العاملين في قطاع التشييد السعودي؟
- ما تصورات العاملين في قطاع التشييد السعودي حول محددات ظاهرة التواطؤ من حيث مدى تكرارها والأطراف المشاركة فيها؟
- ما تصورات العاملين في قطاع التشييد السعودي حول الآثار الناجمة عن التواطؤ؟
- ما أهم المقترحات التي يمكن من خلالها التصدي لمشكلة التواطؤ بين أطراف العمل في قطاع التشييد؟

3. أهداف البحث:

- تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة التواطؤ، بوصفها شكلاً من أشكال الفساد الإداري المالي في مؤسسات التشييد بالمملكة العربية السعودية، وذلك لتحقيق عدد من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:
- رصد طبيعة المعرفة والوعي بأبعاد الفساد المالي لدى عينة من العاملين في قطاع التشييد في المملكة العربية السعودية.
 - رصد اتجاهات العاملين في قطاع التشييد في المملكة العربية السعودية في أسباب ظاهرة التواطؤ.
 - رصد اتجاهات العاملين في قطاع التشييد في المملكة العربية السعودية في محددات ظاهرة التواطؤ من حيث مدى تكرارها والأطراف المشاركة فيها.
 - رصد اتجاهات العاملين في قطاع التشييد في المملكة العربية السعودية في الآثار الناجمة عن التواطؤ.
 - رصد اتجاهات العاملين في قطاع التشييد في المملكة العربية السعودية في سبل مواجهة هذه الظاهرة.

4. مفاهيم البحث:

4.1. مفهوم الفساد والفساد المالي:

يشير تقرير ناتو، إلى أن معظم الناس يعرفون معنى الفساد دون الحاجة إلى تعريفه رسمياً⁽²²⁾. ويشير الحمادي إلى أن الفساد هو: أي تصرف يفضي إلى الاستيلاء على الموارد العامة أو الخاصة، والتصرف بها خارج نطاق أغراضها ومجالاتها، كما يحدث في الموازنة العامة للدولة وفي مصلحة الضرائب والجمارك. ويشمل تلك الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، وتتجلى مظاهره في الرشاوى، والاختلاس، والتهرب الضريبي، وإعادة تدوير الإعانات الأجنبية والمنح للمصالح الخاصة، والعمولات الناتجة عن العقود والمناقصات العامة في الدولة (خصوصاً مناقصات الإنشاءات والمباني) وهذا النوع يعتبر أكثر مظاهر الفساد انتشاراً.⁽²³⁾

كما أوضح الطائي أن الفساد هو: إساءة استعمال القوة العمومية للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس.⁽¹¹⁾

كما أشار عدي وعجلان إلى أن الفساد الإداري هو سلوكيات منحرفة لا أخلاقية يمارسها بعض الموظفين الحكوميين داخل الجهاز الحكومي الإداري، وخارجه، وتؤدي إلى انحراف داخل ذلك التنظيم عن أهدافه المرسومة لصالح أهداف أخرى.⁽²⁾

وقد حاول البنك الدولي تعريف الفساد، من خلال وضع تعريف للأنشطة التي تندرج تحت هذا المفهوم، بأنه: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو طلبها، لتسهيل عقد، أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية.⁽²⁴⁾

والفساد، وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، هو: كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام؛ لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته، ويمكن تعريفه بشكل عام بأنه الأفعال التي يقدم على ممارستها شخص أو مجموعة أشخاص بدون وجه حق للحصول على منافع ومزايا بطرق ووسائل مخالفة لما نصت عليه القوانين والتشريعات الوطنية.⁽²⁵⁾

وعرفت الهيئة الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد (نزاهة) ظاهرة الفساد بأنها تشمل جرائم متعددة، مثل: الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع، والتلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده، أو إساءة استعماله، وغسل الأموال، والجرائم المحاسبية، والتزوير، وتزييف العملة، والغش التجاري... إلخ.⁽²⁶⁾

ويختتم الباحث هذا العرض لمفهوم الفساد المالي بأن الفساد في قطاع مشروعات التشييد هو: ممارسة تمتد لتشمل كافة الأطراف المشاركة في آليات العمل (المقاول، والاستشاري، والمورد ... إلخ) والوسائط، مثل: الجهات الحكومية ذات الصلة بالمشروع.

4.2. مفهوم التواطؤ:

يعد التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للأمم المتحدة، من أكثر التعريفات التي قدمت في مصطلح التواطؤ وضوحاً وشمولاً؛ لذلك سوف نقتصر هنا على هذا التعريف:

يحدث التواطؤ في المناقصات العامة عند قيام رجال الأعمال المفترض تنافسهم بالتآمر سرياً من أجل زيادة أسعار السلع، أو الخدمات، أو تقليل جودتها للمشتري الذي يرغب في الحصول على المنتجات، أو الخدمات من خلال المناقصات، إذ تعتمد الهيئات العامة والخاصة، غالباً، على عمل مناقصات تنافسية للحصول على أفضل قيمة مالية، إذ إن الأسعار الأقل أو المنتجات الأفضل تعد مرغوبة؛ لأنها تؤدي إلى توفير الموارد أو إتاحتها للاستفادة منها في منتجات أو خدمات أخرى، ويمكن أن تحقق العملية التنافسية أسعاراً أقل، وجودة أفضل، إذا تنافست الشركات بشكل حقيقي، وتكون ممارسات التواطؤ ذات ضرر كبير خاصة عند تأثيرها على المناقصات العامة، فمثل هذه المؤامرات تأخذ الموارد من المشتريين ودافعي الضرائب، وتحد من الثقة العامة في العملية التنافسية، بالإضافة إلى تقويض الفوائد الناتجة عن المنافسة في السوق.

وقد حدد التعريف الذي قدمته المنظمة الأشكال الشائعة لممارسات التواطؤ على النحو الآتي:

- **عطاءات التغطية،** وتسمى العطاءات التكميلية أو العطاءات الشكلية: تعد عطاءات التغطية هي الطريقة الأكثر استخداماً عند القيام بخطط ممارسات التواطؤ، إذ تحدث عندما يوافق الأفراد أو الشركات على تقديم عطاءات تتضمن على الأقل أيًا مما يلي (1) : أن يوافق المتنافس على تقديم عطاء بسعر أعلى من سعر العطاء المقدم من قبل الفائز المختار. (2) أن يقدم المتنافس عطاءً مبالغاً فيه ومن المتوقع أن لا يقبل. (3) أن يقدم المتنافس عطاءً يتضمن شروطاً خاصة غير مقبولة بالنسبة للمشتري، وبذلك تصمم عطاءات التغطية لتوحي ظاهرياً بوجود منافسة حقيقية.
- **الإحجام/الامتناع،** تتضمن خطط الإحجام اتفاقات بين المتنافسين، بحيث توافق شركة أو أكثر على الامتناع عن تقديم عطاءات أو سحب العطاءات بعد تقديمها، وبذلك يتم قبول الفائز تحديداً. ويقصد بالإحجام/الامتناع: أن لا تقدم الشركة العطاء لمرحلة الاختيار النهائية.
- **التناوب،** ويقصد به: أن تستمر الشركات المتآمرة في تقديم العطاءات، ولكنها تتفق على الفوز بالمناقصات بالتناوب كل بدوره. وتختلف طرق تنفيذ اتفاقات التناوب، فعلى سبيل المثال، قد يختار المتآمرون تخصيص قيم نقدية متساوية تقريباً من مجموعة معينة من العقود لصالح كل شركة، أو تخصيصها طبقاً لحجم كل شركة.
- **تخصيص/تقسيم السوق:** يتفق المتنافسون على تقسيم السوق والاتفاق على عدم التنافس لدى عملاء معينين أو في مناطق جغرافية معينة.⁽²⁷⁾

5. الإجراءات المنهجية للبحث:

1.5. المنهج:

غلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إذ إنها سعت إلى وصف ظاهرة بطريقة استقرار المنحى الاستكشافي، وتحليل المعطيات المتحصلة؛ بغية تحديد الجوانب التي تشكل رؤية واضحة للعاملين في قطاع التشييد لأسباب ومحددات ظاهرة التواطؤ في هذا القطاع الصناعي.

2.5. وسائل القياس البحثي:

اعتمد الباحث على أداة الاستبانة Questionnaire، فقد صمم استبانة (استبانة)؛ للحصول على البيانات اللازمة لتحليل وتوصيف مشكلة الدراسة، وقد مرت عملية تصميم الاستبانة بالمراحل الآتية:

أ. **مرحلة وضع الاستبانة في صورتها الأولية:** وذلك بعد اطلاع الباحث على الدراسات العلمية في موضوع الفساد الإداري والمالي، والتقارير الصادرة عن المؤسسات العربية والدولية المعنية بقضايا الفساد.

ب. **اختبار كفاءة الاستبانة:** استخدم الباحث أسلوب صدق المحكمين، فقد قام بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد (5) محكمين من المهتمين بقضايا الفساد بوجه عام، وقد أبدوا عدداً من الملاحظات، تمثلت في: إعادة صياغة بعض العبارات؛ لعدم وضوحها، واستبعاد عبارات أخرى، إما لعدم علاقتها بالموضوع أو لتكرارها. هذا وقد أبقى الباحث في النهاية على كافة العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها من قبل المحكمين الخمسة 90%.

ت. **مدى مصداقية المبحوث:**

تم التأكد من ثبات الأداة بواسطة طريقة الإعادة، خلال تطبيق الاستبانة على عدد (30) من مفردات الدراسة، وأعيد توزيعها للاختبار على العينة نفسها بعد مرور خمسة عشر يوماً، وعن طريق حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach alpha)، بلغ معدل الثبات 0.885 وهذا يعني أنه معدل جيد، وعلى ضوء ذلك تم وضع الاستبانة في صياغتها النهائية وتطبيقها على عينة الدراسة.

ث. **المعالجة الإحصائية لعبارات الاستبانة:** قام الباحث بوضع سلم الإجابة بمقياس ثلاثي يبدأ بـ "نعم" = (3)، ثم إلى حد ما = "2"، وينتهي بـ "لا" = (1).

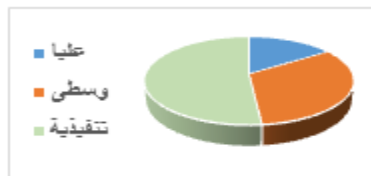
ج. **القيمة الموزونة لعبارات الاستبانة:** اعتمد الباحث القيمة الموزونة الآتية في الحكم على أوزان استجابات أفراد عينة البحث:

المتوسطات الحسابية التي تزيد عن (2) تشير إلى استجابة عالية جداً، المتوسطات الحسابية ما بين (1) إلى أقل من (2) تشير إلى استجابة متوسطة، المتوسطات الحسابية التي تقل عن (1) تشير إلى استجابة ضعيفة.

3.5. اختبار عينة البحث وخصائصها:

قام الباحث بتطبيق دراسته الميدانية على عينة من العاملين في قطاع التشييد والبناء في المملكة العربية السعودية، وقد بلغ حجم العينة 296 مفردة، وهي عينة من النوع الغرضي، إذ غلب على مجتمع البحث (العاملين في قطاع التشييد) عدم التحديد، إذ إنهم يعملون في كافة مدن المملكة، ولا يوجد بيان حصري دقيق بالأعداد الحقيقية للعاملين في هذا القطاع، ومن ثم لجأ الباحث إلى أسلوب المعاينة العمدية الغرضية، وقام بالتواصل مع هيئة المهندسين السعوديين؛ للاستعانة بهم في تطبيق الدراسة الميدانية، إذ صمم الباحث الاستبانة إلكترونياً من خلال أحد البرامج المتخصصة في ذلك، وأرسلها إلى هيئة المهندسين السعوديين، الذين، بدورهم، أرسلوها لجميع المنتسبين إليها، وخلال 45 يوماً بلغت عدد الردود 296 رداً، ومن ثم اعتمدها الباحث كعينة غرضية للدراسة، وفيما يلي أهم خصائصها:

أ. تتوزع عينة البحث حسب الإدارة التابع لها، كما هو موضح بالشكل رقم (1)، على النحو الآتي: 51.7% من العاملين بالإدارة التنفيذية، و32.8% من العاملين بالإدارة الوسطى، و15.5% من العاملين بالإدارة العليا، ومن ثم، فإن العاملين بالإدارة التنفيذية يمثلون الغالبية في عينة البحث، وهو أمر طبيعي إذ إن أفراد تلك الإدارة هم الأكثر عدداً في أي مؤسسة، بغض النظر عن طبيعة العمل أو نوع المؤسسة.



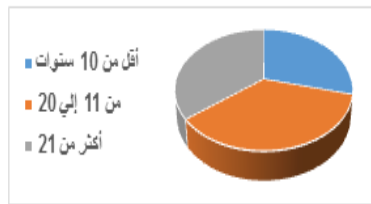
شكل رقم (1): يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب الإدارة التابع لها.

ب. تتوزع عينة البحث حسب المستوى التعليمي، كما يوضح الشكل رقم (2)، على النحو الآتي: 79.7% من الجامعيين، في حين أن 20.3% من الحاصلين على دراسات عليا، وهو ما يشير إلى ارتفاع المستوى التعليمي لكافة أفراد عينة البحث، وهو أمر مستحسن بالنسبة للدراسة الحالية التي تبحث في موضوع يتطلب قُدراً من المعرفة والوعي، وهي قضايا تتأثر كثيراً بالمستوى التعليمي للفرد.



شكل رقم (2): يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب المستوى التعليمي.

ت. تتوزع عينة البحث حسب سنوات الخبرة، كما يوضحها الشكل رقم (3)، على النحو الآتي: حصل الأفراد الذين تقع سنوات خبرتهم ما بين إحدى عشرة سنة وعشرين سنة، والأفراد الذين تزيد سنوات خبرتهم عن عشرين سنة على نسبة متساوية بمقدار 35.5% لكل منهما على حدة، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تقل سنوات خبرتهم عن عشر سنوات 29% من إجمالي حجم العينة.



شكل رقم (3): يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة.

د. تتوزع عينة البحث حسب القطاع التابع لها، كما يوضح الشكل رقم (4)، على النحو الآتي: 88.5% من العاملين في القطاع الخاص، و11.5% من العاملين في القطاع الحكومي. وتجدر الملاحظة، أن نسبة القطاع الخاص هي من المتعاملين مع مشروعات القطاع الحكومي.



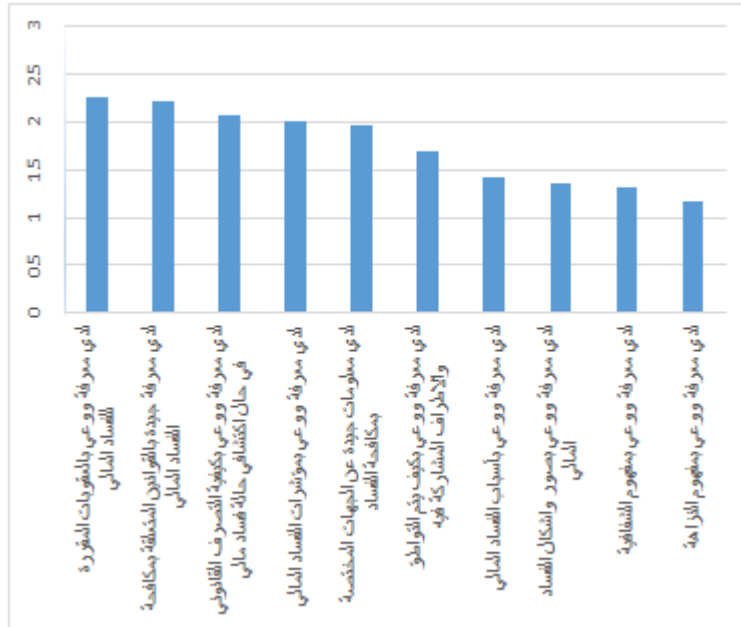
شكل رقم (4): يوضح توزيع أفراد عينة البحث حسب القطاع التابعين له

6. نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

السؤال الأول: ما طبيعة المعرفة والوعي بأبعاد الفساد المالي لدى أفراد عينة البحث؟

توضح بيانات الشكل رقم (5) طبيعة الوعي المتشكل لدى أفراد عينة البحث؛ فيما يتعلق بأبعاد الفساد المالي والمفاهيم المرتبطة به، ووفقاً للنسبة الموزونة التي اعتمدها الباحث، وفي ضوء هذه البيانات يمكن القول: إن الوعي القانوني المتعلق بالفساد المالي ومكافحته جاء مرتفعاً، فقد حظيت عباراته بتقديرات مرتفعة من قبل أفراد عينة البحث، فالعبرة الخاصة بالوعي بالعقوبات المقررة للفساد المالي أخذت الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره (2.62) وانحراف معياري (0.706)، ويليه مباشرة العبرة الخاصة بالقوانين المتعلقة

بمكافحة الفساد المالي بمتوسط حسابي قدره (2.22) وانحراف معياري (0.647)، ويليه المعرفة والوعي بكيفية التصرف القانوني في حال اكتشاف حالة فساد مالي بمتوسط حسابي قدره (2.08) وانحراف معياري (0.727). أما الوعي بمؤشرات الفساد المالي فقد أخذ الترتيب الرابع وكان مرتفعا، أيضا، حيث حظي بمتوسط حسابي قدره (2) وانحراف معياري (0.708).



شكل رقم (5): يوضح طبيعة المعرفة والوعي بأبعاد مشكلة الفساد المالي لدى أفراد العينة.

وإلى جانب مؤشرات المعرفة الأربعة السابقة، والتي حظيت بتقديرات مرتفعة من قبل أفراد عينة البحث، هناك ثمانية مؤشرات أخرى حصلت على تقديرات متوسطة، على النحو الآتي:

- في الترتيب الخامس المعرفة بالجهات المختصة بمكافحة الفساد بمتوسط حسابي قدره (1.97) وانحراف معياري (0.731).
- في الترتيب السادس المعرفة والوعي بالكيفية التي يتم بها التواطؤ والأطراف المشاركة فيه بمتوسط حسابي قدره (1.69) وانحراف معياري (0.643).
- في الترتيب السابع المعرفة والوعي بأسباب الفساد المالي بمتوسط حسابي (1.42) وانحراف معياري (0.527).
- في الترتيب الثامن الوعي والمعرفة بأشكال الفساد المالي بمتوسط حسابي (1.35) وانحراف معياري (0.506).
- في الترتيب التاسع الوعي والمعرفة بمفهوم الشفافية بمتوسط حسابي قدره (1.30) وانحراف معياري (0.543).
- في الترتيب العاشر المعرفة والوعي بمفهوم النزاهة بمتوسط حسابي قدره (1.16) وانحراف معياري (0.412).

ومن هنا يمكن القول بأن المعرفة والوعي اللذين يتشكلان لدى أفراد عينة البحث، فيما يتعلق بقضايا وأبعاد الفساد المالي هي معرفة متوسطة في الغالب، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموعة الاستجابات الكلية لأفراد عينة البحث على كافة استجابات هذا البعد من الاستبانة (1.8).

والملاحظة الأولى، التي يمكن رصدها على البيانات السابقة، تتمثل في أن البعد القانوني لظاهرة الفساد المالي احتل مكانة مرتفعة في تشكيل الوعي الخاص بمشكلة الفساد المالي، لدى أفراد عينة البحث، وربما يعود ذلك إلى أن الجانب القانوني بالنسبة للموظف يشكل المعيار الرئيس الذي يحكم تصرفاته وسلوكياته داخل العمل، ففوائح العمل وقوانينه هي الأهم بالنسبة لأي موظف؛ لأنه يمثل المعيار الذي يتم الاحتكام إليه في تقييم أدائه،

فضلا عن أن الدور الرقابي الذي يشكله ويؤديه الإطار القانوني المنظم لأي عمل، وعلى ذلك، من الطبيعي أن ترتفع لدى أفراد عينة البحث المعرفة والوعي بالجوانب القانونية الخاصة بمشكلة الفساد المالي.

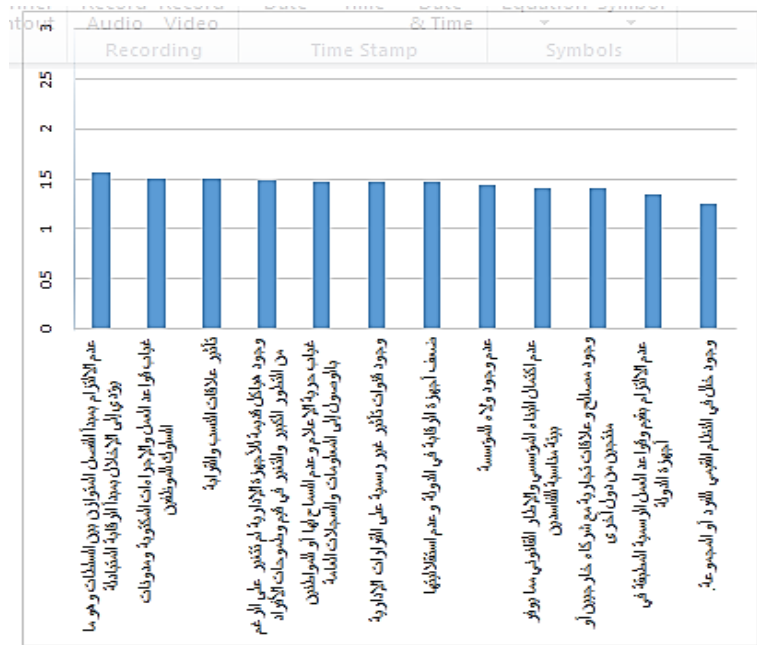
الملاحظة الثانية، وهي ملاحظة ذات أهمية عالية، تتمثل في تنوع الأبعاد المعرفية المشكلة لوعي أفراد العينة بقضايا الفساد المالي، إذ لم يقتصر الوعي فقط على معرفة الجوانب القانونية، بل يمكن النظر إلى تلك المعرفة بوصفها معرفة شبيهة شاملة بكافة الموضوعات والقضايا المهمة، والخاصة بموضوع البحث (الفساد المالي) فالى جانب وعي أفراد العينة بالجوانب القانونية الخاصة بالفساد المالي، هناك معرفة ووعي بأبعاد أخرى لا تقل أهمية من قبيل: مؤشرات الفساد المالي والجهات المختصة بمكافحة الفساد والكيفية التي تتم بها إحدى صور الفساد المالي، موضوع البحث الراهن وهو التواطؤ، وأسباب الفساد المالي وأشكاله المختلفة. فضلا عن ذلك؛ فإن لدى أفراد العينة وعيا ومعرفة بمفهومين في منتهى الأهمية، وذوي صلة بموضوع الفساد المالي، وهما مفهوم النزاهة ومفهوم الشفافية، وهو ما يعني أن المعرفة والوعي المتشكل لدى أفراد عينة البحث، فيما يتعلق بموضوع الفساد المالي، هي معرفة جيدة، وهذا ما أكدته المتوسط الحسابي الإجمالي لهذا البعد من الدراسة، والذي بلغ (1.8) من (3).

2- السؤال الثاني: ما أهم أسباب ظاهرة التواطؤ من وجهة نظر العاملين في قطاع التشييد السعودي؟

تظهر بيانات الشكل رقم (6) أن أفراد عينة البحث أشاروا إلى اثني عشر سببا؛ بوصفها الأسباب المسؤولة عن حدوث التواطؤ، كأحد أشكال الفساد المالي في قطاع التشييد بالمملكة العربية السعودية، ووفقا للنسبة الموزونة فإن كافة هذه الأسباب حصلت على تقديرات متوسطة من قبل أفراد عينة البحث، وقد ترتبت تلك الأسباب ووفقا لتقديرات أفراد العينة على النحو التالي:

- الترتيب الأول: جاء السبب الخاص بعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بمتوسط حسابي (1.57) وانحراف معياري (0.644).
- الترتيب الثاني: غياب حرية الإعلام، وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة بمتوسط حسابي (1.50) وانحراف معياري (0.643).
- الترتيب الثالث: تأثير علاقات النسب والقرابة بمتوسط حسابي (1.49) وانحراف معياري (0.593).
- الترتيب الرابع: وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد بمتوسط حسابي قدره (1.48) وانحراف معياري (0.648).
- الترتيب الخامس: غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين بمتوسط حسابي (1.47) وانحراف معياري (0.615).
- الترتيب السادس: وجود قنوات تأثير غير رسمية على القرارات الإدارية بمتوسط حسابي (1.47) وانحراف معياري (0.592).
- الترتيب السابع: ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها بمتوسط حسابي (1.46) وانحراف معياري (0.615).
- الترتيب الثامن: عدم وجود ولاء للمؤسسة بمتوسط حسابي (1.43) وانحراف معياري (0.595).
- الترتيب التاسع: عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني؛ مما يوفر بيئة مناسبة للفسادين بمتوسط حسابي (1.41) وانحراف معياري (0.557).
- الترتيب العاشر: وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى بمتوسط حسابي (1.40) وانحراف معياري (0.561).
- الترتيب الحادي عشر: عدم الالتزام بقيم وقواعد العمل الرسمية المطبقة في أجهزة الدولة بمتوسط حسابي (1.33) وانحراف معياري (0.527).
- الترتيب الثاني عشر: وجود خلل في النظام القيمي للفرد أو المجموعة بمتوسط حسابي (1.24) وانحراف معياري (0.462).

ووفقاً للنسبة الموزونة التي اعتمدها الباحث؛ فإن كافة الأسباب التي أشار إليها أفراد العينة حظيت بتقدير متوسط، وقد تصدرت الأسباب الاثنا عشر، التي أشار إليها أفراد عينة البحث السبب الخاص بعدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، وتتناغم وتتوافق تلك النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة السبيعي⁽²⁸⁾، التي أكد فيها على أهمية رفع كفاءة مختلف الأجهزة وعلى رأسها الأجهزة الرقابية، وتحديث التشريعات المتعلقة بالفساد الإداري، كما أكدت الدراسة على أهمية الفصل بين اختصاصات مختلف السلطات مع أهمية التنسيق فيما بينها. ويحمل السبب السابق بعداً قانونياً، ويبدو أن الجانب القانوني من ظاهرة الفساد، يعد أكثر الجوانب وضوحاً بالنسبة لأفراد عينة البحث، وربما يعود ذلك إلى أن الجوانب القانونية دائماً تكون محددة وواضحة؛ لارتباطها بلوائح وإجراءات تجعل من السهل إدراك حقيقتها وجوهرها.



شكل رقم (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب تصوراتهم لأهم أسباب ظاهرة التواطؤ في منافسات في مشروعات التشييد.

ويؤكد وجهة النظر السابقة أن السبب الذي حصل على الترتيب الثاني، في تقدير أفراد عينة البحث لأسباب حدوث ظاهرة التواطؤ؛ بوصفها أحد نماذج الفساد المالي، يتعلق بغياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين، وهو ما يؤكد على أن الجانب القانوني للظاهرة يعد أكثر الجوانب وضوحاً بالنسبة لأفراد عينة البحث.

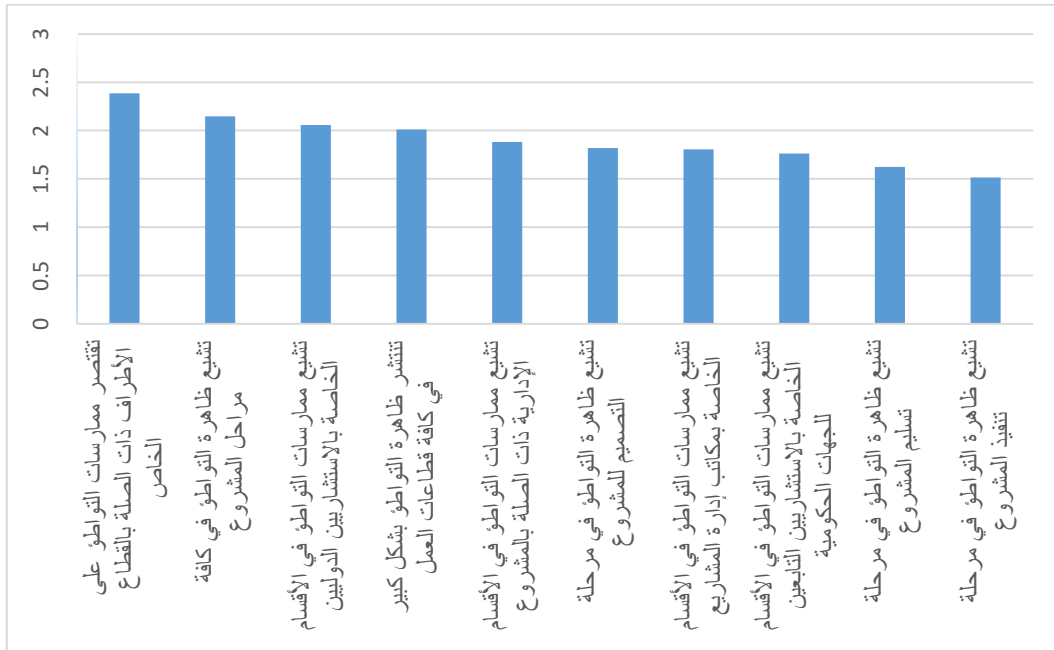
يعزز رؤية الباحث، في المنحى السابق، ورود سببين آخرين ذوي بعد قانوني أيضاً، وهما السبب السابع (ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها)، والسبب التاسع (عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني مما يوفر بيئة مناسبة للفساد).

وفي مقابل تأكيد أفراد العينة على أن تجاهل القوانين واللوائح يعد من الأسباب الأساسية لحدوث ظاهرة التواطؤ، فإن ظهور البعد الشخصي (الأسري العائلي)، على العكس تماماً، يعد من العوامل المهمة في حدوث تلك الظاهرة، إذ احتل عامل وجود علاقات النسب والقرابة الترتيب الثالث؛ بوصفه سبباً لحدوث الظاهرة، يليه في الترتيب السادس وجود قنوات تأثير غير رسمية، وهو ما يعني أنه إذا كان تجاهل القانون واللوائح الرسمية يعد سبباً مهماً في حدوث التواطؤ، فإن للعلاقات الشخصية غير الرسمية دوراً لا يستهان به في حدوث ظاهرة التواطؤ.

تتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات السابقة، فقد أشارت دراسة إريكسون Erickson إلى أن العوامل الشخصية تمثل أحد أهم الأسباب في حدوث مظاهر الفساد المالي⁽²⁹⁾، كما أكد تقرير صادر عن الأمم المتحدة عن الفساد في قطاع مشروعات المياه، أن أكثر من 65% من قضايا الفساد المالي ارتبطت في الغالب بوجود علاقات شخصية ومصالح عمل ذاتية وتجاهل تام للوائح وقوانين العمل.⁽³⁰⁾

3- السؤال الثالث: ما تصورات العاملين في قطاع التشييد السعودي حول محددات ظاهرة التواطؤ من حيث مدى تكرارها والأطراف المشاركة فيها؟

توضح بيانات الشكل رقم (7) تصورات عينة البحث لأهم محددات ظاهرة التواطؤ، ومن هذه البيانات يمكن القول: إن هناك أربعة محددات حصلت على تقديرات مرتفعة من قبل أفراد عينة البحث حسب النسبة الموزونة التي اعتمدها الباحث، إذ حصلت المحددات الخمسة على تقدير يزيد عن (النسبة الموزونة 2)، في مقدمة هذه المحددات: تقتصر ممارسات التواطؤ على الأطراف ذات الصلة بالقطاع الخاص بمتوسط حسابي قدره (2.38) وانحراف معياري (0.703)، يليه المحدد الذي يشير إلى أن ظاهرة التواطؤ تشيع في جميع مراحل المشروع، بمتوسط حسابي (2.1) وانحراف معياري (0.44)، أما المحدد الثالث، فيشير إلى أن ظاهرة التواطؤ تشيع ممارساتها في الأقسام الخاصة بالاستشاريين الدوليين فقط بمتوسط حسابي (2.05)، وانحراف معياري (0.663)، أما المؤشر الرابع، فيشير إلى شيوع ممارسات التواطؤ في كافة قطاعات العمل بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.691).



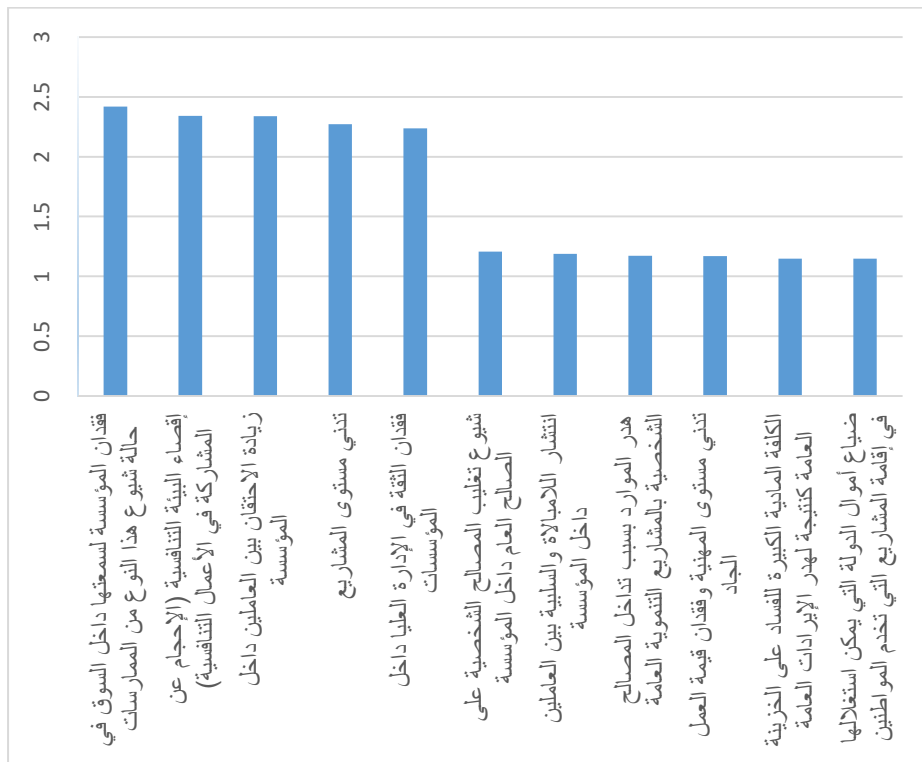
شكل رقم (7): يوضح تصورات عينة البحث حول محددات ظاهرة التواطؤ في منافسات مشروعات التشييد.

إلى جانب المحددات الأربعة السابقة، هناك ستة محددات أخرى حصلت على تقديرات متوسطة من قبل أفراد عينة البحث وفقاً للنسبة الموزونة التي اعتمدها الباحث (أكثر من 1 وأقل من 2)، يرتبط المحدد الخامس بشيوع ممارسات التواطؤ في كافة الأقسام الإدارية المرتبطة بالمشروع، ويشير المحدد السادس إلى أن ممارسات التواطؤ تشيع في مرحلة التصميم فقط، أما المحدد السابع فيشير إلى أن ممارسات التواطؤ تشيع في الأقسام الخاصة بمكاتب إدارة المشاريع، والمحدد الثامن يقصر شيوع ممارسات التواطؤ على الأقسام الخاصة بالاستشاريين التابعين للجهات الحكومية.

وتعالج جملة المحددات السابقة ثلاثة موضوعات، الأول: الأطراف أو الجهة التي تشيع فيها ممارسات التواطؤ أكثر من غيرها، والثاني: القطاع أو الإدارة التي تشيع فيها تلك الممارسات أكثر من غيرها، والثالث: المرحلة التي تشيع فيها ممارسات التواطؤ. ومن الواضح ان أفراد العينة رجحوا أن ممارسات التواطؤ تقتصر على الأطراف ذات الصلة بالقطاع الخاص، وذلك على عكس ما أكدت دراسة إريسكون من أن ممارسات الفساد المالي تتم في كلا القطاعين على حد سواء (29)، كما أن أفراد العينة رجحوا أن تلك الممارسات تشيع في أقسام الاستشاريين، وأنها تشيع في كافة مراحل المشروع، وتتفق تلك النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة زو Zou من أن ممارسات الفساد في قطاع صناعة التشييد تمارس غالباً في كافة مراحل المشروع.(31)

4- السؤال الرابع: ما تصورات العاملين في قطاع التشييد السعودي حول الآثار الناجمة عن التواطؤ؟

تظهر بيانات الشكل رقم (8) أن هناك أحد عشر أثراً تنجم عن ظاهرة التواطؤ في مشروعات البناء، ووفقاً لتقديرات أفراد عينة البحث حصلت خمسة آثار على تقديرات مرتفعة وفقاً للنسبة الموزونة المعتمدة من قبل الباحث، جاء في مقدمة تلك الآثار: فقدان المؤسسة لسمعتها داخل السوق بمتوسط حسابي قدره (2.41)، وانحراف معياري (0.592)، يليه إقصاء البيئة التنافسية، ومن ثم الإحجام عن المشاركة في الأعمال التنافسية من قبل المؤسسات العاملة في السوق بمتوسط حسابي (2.34)، وانحراف معياري (0.509)، وفي الترتيب الثالث جاء الأثر الخاص بزيادة الاحتقان بين العاملين داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (2.33) وانحراف معياري (0.805)، يليه تدني مستوى المشاريع بمتوسط حسابي (0.27)، وانحراف معياري (0.495)، وفي الترتيب الخامس والأخير بالنسبة للآثار التي حظيت بتقديرات مرتفعة جاء فقدان الثقة في الإدارة العليا داخل المؤسسة بمتوسط حسابي (2.23) وانحراف معياري (0.471).



شكل رقم (8): يوضح تصورات عينة البحث حول الآثار الناجمة عن التواطؤ في منافسات مشروعات التشييد.

والحقيقة أن تلك المؤشرات الخمسة؛ بوصفها الآثار الأكثر ترجيحاً من قبل أفراد عينة البحث تتفق مع نتائج العديد من الدراسات والتقارير، وقد أكد تقرير منظمة الشفافية الدولية بلندن أن فقدان السمعة يعد من أبرز المخاطر الناجمة عن التواطؤ بوصفه أحد أهم أشكال الفساد المالي، والذي تستخدم فيه الرشوة على نطاق واسع.⁽³²⁾

ومن بين الآثار الستة الباقية تبرز الجوانب الشخصية في ثلاثة منها، وهي: الأثر السادس (شروع تغليب المصالح الشخصية)، والأثر السابع (انتشار اللامبالاة)، والأثر الثامن (هدر الموارد بسبب تدخل المصالح الشخصية)، وتتفق تلك النتائج مع ما أشارت إليه بعض الدراسات السابقة، مثل: دراسة زيو⁽³¹⁾.

والحقيقة أن هذه الآثار الثلاثة توضح المدى الذي تؤدي فيه الجوانب الشخصية دورها في صياغة مشكلة التواطؤ، سواء من حيث الأسباب، أو من حيث النتائج والآثار. ولا تعني الجوانب الشخصية أن تنطوي الأطراف المشاركة في عملية التواطؤ على علاقات قرابية، أو شخصية، بل المقصود هنا أن الغرض من المشاركة في هذه العمليات هو: تحقيق نوع من المكاسب الشخصية، بغض النظر عن مصلحة الشركة أو الجهة التي يعمل لصالحها الأفراد المشاركون في هذه العملية. والشعور بغلبة الطابع الشخصي داخل الشركات والمؤسسات أمر من شأنه أن يقوض العديد من الدعامات الإدارية، التي من المفترض أن يسير العمل وفقاً لقواعدها داخل تلك الشركات، ففي ظل تلك الأوضاع من المتوقع أن تتراجع قيمة الشفافية والنزاهة والحكم الرشيد لصالح جوانب شخصية عاتقة للعمل الإداري الفعال، وهو ما يفضي في النهاية إلى الأثر التاسع، الخاص بتدني مستوى المهنية وفقدان قيمة العمل الجاد.

5- السؤال الخامس: ما سبل مواجهة ظاهرة التواطؤ في قطاع التشييد؟

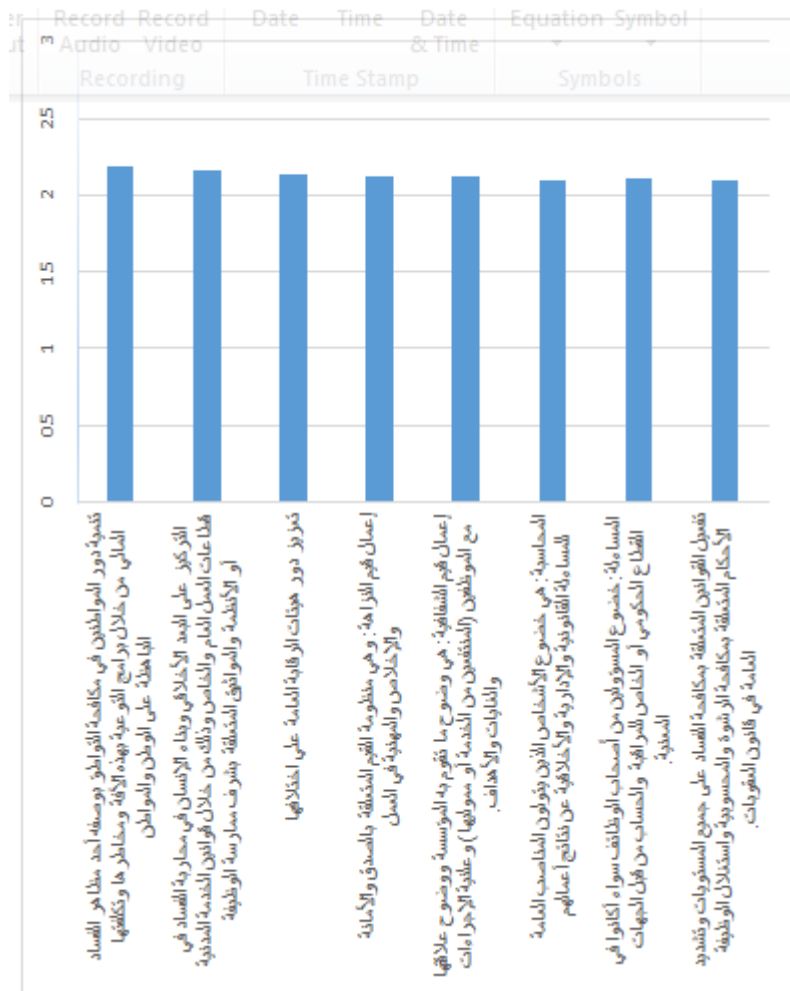
توضح بيانات الشكل رقم (9) أهم سبل مواجهة ظاهرة التواطؤ في منافسات مشروعات التشييد السعودي، حسب تقديرات أفراد عينة البحث، ومن هذه البيانات يتضح أن هناك ثمانية مقترحات حظيت جميعها بتقديرات مرتفعة من قبل أفراد عينة البحث، يأتي في مقدمتها الأسلوب التوعوي، وذلك من خلال تنمية دور المواطنين في مكافحة التواطؤ؛ بوصفه أحد مظاهر الفساد المالي، وذلك عبر برامج متخصصة في هذا الشأن، وهنا يمكن الاستعانة بمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية على اختلافها في محاربة الفساد.

وفي الترتيب الثاني جاء المقترح الخاص بالتركيز على البعد الأخلاقي، وبناء الإنسان في محاربة الفساد في القطاعين العام والخاص، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قوانين الخدمة المدنية والأنظمة والمواثيق المتعلقة بشرف الوظيفة. وفي الترتيب الثالث جاء المقترح الخاص بتعزيز دور هيئات الرقابة العامة على اختلافها، وهي الجهات المنوط بها متابعة حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة، والتعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

وفي الترتيب الرابع جاء اقتراح خاص بإعمال قيم النزاهة كعملية ومفهوم، والتي تتضمن مجموعة من القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، يليها مباشرة وفي الترتيب الخامس إعمال قيم الشفافية، والتي تعني وضوح ما تقوم به المؤسسات، ووضوح علاقتها مع الموظفين والمنتفعين، وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف، سواء في الأعمال الحكومية أو الخاصة.

وفي الترتيب السادس جاء المقترح الخاص بالمحاسبية، والذي يعني خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن نتائج أعمالهم، يليه في الترتيب السابع المقترح الخاص بالمساءلة والذي يعني خضوع المسؤولين من أصحاب الوظائف سواء أكانوا في القطاع الحكومي أو الخاص للمراقبة والمحاسبة من قبل الجهات المعنية.

وفي الترتيب الثامن والأخير جاء المقترح الخاص بتفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في القانون.



شكل رقم (9): يوضح مقترحات أفراد العينة لمواجهة ظاهرة التواطؤ في مناقسات قطاع التشييد والبناء السعودي.

7. التوصيات:

في ضوء جملة النتائج التي خلصت إليها الدراسة الراهنة، يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات، يمكن الأخذ بها عند الشروع في إجراءات المناقصات لتعزيز المنافسة الفعالة، ومن ثم التقليل من مخاطر محاولات التواطؤ وهي: (*)

1.7. توصيات خاصة بالجهة المالكة للمشروع:

- الحصول على المعلومات اللازمة قبل عملية طرح المنافسة، خاصة معلومات عن المقاولين المحتملين وأسعارهم وتكلفتهم، وإذا أمكن مقارنتها بالأسعار المقدمة سابقا في مناقصات أخرى مشابهة، وتشمل، أيضا، المعلومات الخاصة بالتغيرات الحديثة في الأسعار في المناطق الجغرافية المجاورة، والمعلومات الخاصة بالعضات السابقة للمقاولين أنفسهم في عمليات قريبة أو مشابهة.

(*) استفاد الباحث كثيرا من دليل الإرشادات المصمم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان: إرشادات عامة لمكافحة التواطؤ بين مقدمي العضات في المناقصات العامة، غير أن ما يقترحه الباحث هنا يمكن الاستفادة منه في كافة أنواع المناقصات والمناقصات الحكومية والخاصة.

- العمل على نشر وتوزيع إعلان المنافسات بطريقة تضمن زيادة عدد المتنافسين المتوقع مشاركتهم لضمان منافسة حقيقية، إذ يمكن ضمان منافسة فعالة إذا كان هناك عدد كاف من مقدمي العطاءات المؤثوق في مصداقيتهم، والقادرين على تقديم عطاءات منافسة.
 - اللجوء إلى التموهية أثناء اجتماع ما قبل تقديم العطاءات: فمن خلال خبرة الباحث الميدانية تبين له أن قلة عدد المقاولين الذين يتقدمون للمشاركة في المنافسة يفتح الباب إلى إمكانية التواطؤ فيما بينهم، خاصة إذا كانوا يعرفون بعضهم في سوق العمل، ومن الممكن التغلب على هذا الوضع من خلال دعوة بعض الأفراد لحضور الاجتماع الذي يعقد مع المقاولين قبل تقديم العطاء؛ كي يؤدي هؤلاء الأفراد دور متنافسين سيشاركون في المنافسة، وبالتالي يصعب على باقي المتنافسين الاتفاق أو التواطؤ فيما بينهم؛ لوجود آخرين غير معروفين لهم ولا يمكنهم التواصل معهم.
- 2.7. توصيات خاصة بالاستشاري:

- تحديد شروط المنافسات بوضوح، وتجنب احتمالية توقعها أو التنبؤ بها: في ضوء كون مرحلة صياغة المواصفات تعد أكثر عرضة للمحاباة والغش والفساد، لذا ينبغي إعداد مواصفات وشروط العقد بما يساعد على تفادي الانحياز، وينبغي أن يتم إعدادها بشكل واضح وشامل وغير متحيز، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن طريقة كتابة شروط المناقصة تؤثر على عدد ونوع المتنافسين، وبالتالي تؤثر على نجاح عملية الاختيار، وكلما كانت الشروط أكثر وضوحاً، كانت أسهل في الفهم من قبل المتنافسين المحتملين، وهم سيكونون أكثر ثقة في إعدادهم للعطاءات وتقديمها.
- تصميم المناقصة للحد من الاتصالات بين مقدمي العطاءات: يجب على موصفي المناقصات أن يكونوا على دراية بالعناصر المختلفة التي يمكنها تسهيل عملية التأمّر، إذ إن كفاءة إجراءات المناقصة لن تعتمد فقط على نموذج العطاءات المعتمدة، وإنما تعتمد، إلى جانب ذلك، على كيفية تصميم المناقصة وكيفية إجراءات تنفيذها.
- العناية باختيار المعايير اللازمة لتقييم وترسية العطاءات، إذ تؤثر كافة المعايير المختارة على احتدام وفعالية المناقصة في المناقصات، فاتخاذ قرار اختيار المعايير المستخدمة لا يعد مهماً فقط للمشروع الحالي، ولكنه مهم، أيضاً، فيما يتعلق بالإبقاء على مجموعة من أصحاب العطاءات المحتملين ذوي المصداقية للاستمرار في التقدم بعطاءات في المشروعات المستقبلية. لذا فإنه من الضروري مشاركة أصحاب العطاءات ذوي المصداقية بما في ذلك المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

استخلاص:

- تناول هذا البحث بالدراسة اتجاهات العاملين في قطاع التشييد السعودي نحو ظاهرة التواطؤ بوصفها أحد نماذج الفساد المالي في قطاع مشروعات التشييد. وخلصت الدراسة إلى:
- إن المعرفة والوعي المتشكلة لدى أفراد عينة البحث، فيما يتعلق بقضايا وأبعاد الفساد المالي هي معرفة متوسطة في الغالب، إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لمجموعة الاستجابات الكلية لأفراد عينة البحث على كافة استجابات هذا البعد من الاستبانة (1,8).
- إن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية، يعد أحد الأسباب الرئيسة لحدوث التواطؤ، يليه غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين.
- أن هناك أربعة محددات أساسية للتواطؤ على النحو الآتي: اقتصار ممارسات التواطؤ على الأطراف ذات الصلة بالقطاع الخاص. أن ظاهرة التواطؤ تشيع في جميع مراحل المشروع. أن ظاهرة التواطؤ تشيع ممارساتها في الأقسام الخاصة بالاستشاريين الدوليين. شيوع ممارسات التواطؤ في كافة قطاعات العمل.

المراجع:

- [1] United Nation Office on Drugs and Crime] 2013]A Strategy for Safeguarding against Corruption in Major Public Events. New York.
- [2] عجلان، عبد الكاظم داخل، وعداي، نور شدهاي (2015). الفساد وأثره على الاقتصاد العام. الدائرة الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، ص 3.
- [3] فريجة، حسين (2011). المجتمع الدولي ومكافحة الفساد. مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر، ص 36.
- [4] Central Anti- Corruption Bureau] 2013]Anticipated Corruption Threats in Poland Ujazdowskie, p.25.
- [5] Ernst and Young]2012 [Managing bribery and corruption risks in the construction and infrastructure industry. UK, p.33.
- [6] K & L Gates] 2014]Biggest Risk of Corruption in the Construction Industry the Global Picture. London, p.121.
- [7] Sohail, M. and Cavill, S. [2008] Corruption in construction projects. Loughborough University. Chile, p., 28.
- [8] بيرل ونزاهة (2014). حول أفضل ممارسات الحوكمة في مكافحة الفساد في الشركات العائلية. نزاهة، المملكة العربية السعودية، ص 28.
- [9] بدران، عدنان (2013). ظاهرة الفساد في بعديها السياسي والمجتمعي. المؤتمر الإقليمي الأول " تعزيز المواطنة ومكافحة الفساد في المنطقة العربية" عمان- الأردن.
- [10] الطائي، حمزة حسن خضر حسن (2010). الفساد الإداري في الوظيفة العامة. رسالة ماجستير (غير منشورة). الأكاديمية العربية المفتوحة. الدنمارك، ص 159.
- [11] شامية، يسران محمد سامي (2007). دور مهنة المراجعة في مكافحة الفساد. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الاقتصاد. جامعة دمشق، ص 48.
- [12] رمزي، فهد عبد الرحمن مسفر (2013). الإدارة بالشفافية لدى مديري مكاتب التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة من وجهة نظر المديرين والمشرفين. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة أم القرى، ص 89.
- [13] رشيد، إنصاف محمود، والحمداني، رافعة إبراهيم، والأعرجي، عدنان سالم (2012). فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق. دراسة تطبيقية على جامعة الموصل. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 4 عدد 8. العراق، ص 26.
- [14] مصلح، عبير (2013). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله. فلسطين، ص 52.
- [15] منتدى تطوير السياسات الاقتصادية (2013). رؤية وطنية مقترحة حول تعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد. منتدى السياسات الوطنية، عمان الأردن، ص 9.
- [16] الصاوي، علي (2009). ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية: أفكار للمناقشة. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية، بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حول: المساءلة والشفافية. مسقط، ٢١ و ٢٢ مارس 18.
- [17] رشيد، إنصاف محمود، والأعرجي، عدنان سالم (2012). فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق. دراسة تطبيقية على جامعة الموصل. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. العراق.
- [18] زوليتش، روبرت (2009). الفساد وأدوات التصدي له. مجلة التنفيذي، مجلة ربع سنوية تصدر عن مركز المديرين المصري، القاهرة.
- [19] Zou, Patrick X.W.]2006]Strategies for Minimizing Corruption in the Construction Industry in China. Journal of Construction in Developing Countries. Vol. 11. No. 2.
- [20] Sohail, M. and Cavill, S.]2008 B] Accountability to Prevent Corruption in Construction Projects. Journal of Construction Engineering and Management, Vol. 134, No. 9.
- [21] ناتو "شراكة ناتو من أجل السلام" (2009). نادرة ناتو لتعزيز النزاهة بغية الحد من خطر الفساد في مؤسسات الدفاع. عملية التقييم الذاتي لتعزيز النزاهة. أخذ التقرير من الموقع الإلكتروني التالي بتاريخ 2015/6/12م: <http://www.nato.int/issues/pfp/index.html>
- [22] الحمادي، إبراهيم بن صالح (1415 هـ / 1994 م). الشفافية في الأداء الإداري (ط1). جدة: مكتبة الجوير، ص 123.

- [23] مصلح، عبير، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله. فلسطين، ص 52.
- [24] مؤسسة طلال أبو غزالة (2014). رؤية وطنية مقترحة حول تعزيز المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد. منتدى تطوير السياسات الاقتصادية، عمان- الأردن.
- [25] الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" (1428هـ). الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. المملكة العربية السعودية.
- [26] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "PECD" (2014). إرشادات عامة لمكافحة التواطؤ بين مقدمي العطاءات في المناقصات العامة. النسخة العربية، جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، جمهورية مصر العربية.
- [27] السبيعي، فارس بن علوش بن بادى (2010). دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- [28] Erickson, Moana M.[2006]Research on Corruption and Its Control. The Zicklin Center for Business Ethics at the Wharton School of Business، The CSIS-Hills Program on Governance The World Bank Institute.
- [29] United Nations Development Programme] 2011]Fighting Corruption in the water Sector Methods، Tools and Good Practices.
- [30] Zou ،Patrick X.W.[2006]Strategies for Minimizing Corruption in the Construction Industry in China. Journal of Construction in Developing Countries، Vol. 11، No. 2.
- [31] David, Liz, Krichnan، Chandrashekhar and Barrington, Robert] 2010]Avoiding Corruption Risks in the City: The Bribery Act 2010. Transparency International، UK.

CONSTRUCTION SECTOR STAKEHOLDERS' TRENDS ABOUT FINANCIAL CORRUPTION CASES, COMPLICITY IN THE CONSTRUCTION PROJECT'S COMPETITION AS EXAMPLE

ABSTRACT

This study discusses Saudi construction sector stakeholders' trends about financial corruption cases, focusing on collusion by taking the construction projects sector as an example of financial corruption practices in this sector. The study aimed at accomplishing a number of goals: observing the knowledge and awareness of financial corruption in the sample, the level of knowledge about the causes of the issue and its properties, the resulting impacts of the issue and the most important proposals to face it. The study conducted a field study, using the survey approach on a sample of 296 individuals to get the required information. The study reached to a numbers of Results; Legal awareness on financial corruption and its combat is the highest in the sample compared to other subjects. Results also showed that lack of commitment to the principles of balanced separation between executive, legislative and judicial authority leads to the breach of the principle of mutual control; this is considered one of the most important reasons of collusion. The most important consequences of collusion in the construction sector is the restriction of the practice of collusion on the relevant private sector parties, and definitely the corporation's loss of reputation within the market.

Keywords: Financial corruption - collusion - construction project management